واقع التوجيه المدرسي والخطاب التربوي الرسمي في الجزائر.

أ. زرّوقـــي توفـــــيق
قسم علم الاجتماع.
جامعة تبسة.

ملخص:

يمتد الاهتمام بالتوجيه المدرسي في الجزائر إلى أمرية 16 أفريل 1976، والتي جاءت لتؤسس لنظام تربوي جزائري محض، على غرار كل المنظومات التربوية في العالم، حيث ظهرت كأول خطاب تربوي رسمي بدأ يؤسس لهذه العملية البالغة الحساسية كونها تعنى من جهة برغبات الأفراد وطموحاتهم ومن جهة أخرى بمتطلبات المجتمع التنموية من خلال سوق العمل، إلا أن الاهتمام بالتوجيه المدرسي في الدول المتقدمة أو عالميا كان في أوائل سنوات القرن الماضي، وبالضّبط يعود إلى سنة 1914 حين أشار العالم الأمريكي ترومان كيلي (Truman Kelly)إلى إدخال هذه العملية الجوهرية في قلب النظام التربوي في أمريكا من أجل زيادة كفاءة هذا النظام، بعد أن كان قد سبقه إلى ذلك العالم فرانك بارسونز (Frank Paressons)الذي ناقش رسالة حول عملية التوجيه المهني في جامعة كولومبيا الأمريكية سنة 1908، ولئن بدأ الحلم الأمريكي بريادة نظامه التربوي للنظم التربوية في العالم أوائل القرن الماضي لم يبدأ الاهتمام بهذه العملية في الجزائر إلاّ في نهاية القرن ذاته، وعلى وجه الدقة مع أول منشور رسمي ظهر مستحدثا منصب مستشار التوجيه في مؤسسات التعليم الثّانوي سنة 1991 على كافة التراب الوطني، حيث لا تزال هذه العملية لم تعرف صيغة نهائية إلى غاية اليوم، ولذا سنحاول من خلال هذا المقال معرفة حيثيات هذه العملية ومختلف ما يواجهها من تحديات وصعوبات في حقل الواقع الاجتماعي المدرسي.

الكلمات المفتاحية: التوجيه والإرشاد المدرسي، التوجيه المهني، النظام التربوي، الحقل المدرسي، مستشار التوجيه والإرشاد، الخطاب التربوي.

Résumé:

L'importance de l'orientation scolaire en Algérie a commencé dès l'Ordonnance du 16 avril 1976 qui est venu pour constituer un système éducatif algérien particulier comme les autres systèmes éducatifs dans le monde, où elle est apparue au début sous la forme d'un discours éducatif officiel.

Cette opération est considérée très sensible et importante parce que d'un coté, elle est fondée autour des désirs et des ambitions des individus et

d'un autre coté, sur les demandes et les besoins de développement social et économique du pays.

Mais la sollicitude à l'orientation scolaire dans les pays développés a commencé dés le début du dernier siècle, exactement en 1914 quand le chercheur américain « *Truman Kelly* » a pensé à employer cette opération cruciale dans la base du système éducatif Américain dans l'objectif d'augmenter les compétences de ce dernier. Mais en réalité c'est le savant « *Frank Paressons* » qui a précédé quand il a entamé l'opération de l'orientation dans sa thèse de recherche en 1908.

Donc le rêve américain de piloter le monde avec son système éducatif a commencé très tôt. Quand à l'Algérie, elle n'a pensé a ce sujet que dans ces dernières années et pour préciser, le poste de conseiller n'est apparu qu'en 1991 dans les lycées algériens.

C'est pourquoi l'opération reste toujours à ses débuts en Algérie; pour ces raisons, nous allons essayer de parler dans cet article de l'orientation scolaire et tous les obstacles et les défis qu'elle a affronté dans la réalité sociale et scolaire.

Les mots clés : L'orientation scolaire, l'orientation professionnelle, système éducatif, le champ scolaire, le conseiller d'orientation, le discours éducatif.

مقدمة:

تعد مرحلة التمدرس من أهم حلقات بناء الفرد ولذلك اهتم المختصون في علم النفس التربوي وعلم اجتماع التربوي بدراسة هذه المرحلة من حيث طابع التعلمات والمهارات التي تورد للمتمدرس أو من حيث محتواها وطرائق توصيلها وكذا من حيث حيزها أو مجالها المكاني الذي يخص المؤسسة التربوية وشكل هذه المؤسسات بنية ووظيفة وفي هذا السياق جاء هذا المقال لتسليط الضوء على أحد الميكانيزمات التي تعنى ببناء الفرد داخل هذه المؤسسات، ألا وهو ذلك المتعلق بوظيفة التوجيه حيث أن التوجيه المدرسي الركيزة الأساسية للمدرسة الحديثة، وكذا المجتمع ككل بوصفه يهتم بتوجيه الفرد إلى تحقيق ذاته وفي ذات الوقت التوفيق بين طموحات الفرد وبين متطلبات تحقيق التقدم الاجتماعي وعلى هذا الأساس ارتبط مصير المجتمع بمصير أبنائه الذين يحاول المجتمع صقلهم وبناءهم معرفيا ومهنيا من خلال مؤسسات التنشئة المختلفة ولا سيما المدرسة، ونظراً لحساسية مجال التوجيه المدرسي يمكن للباحث أن يدرس مختلف جوانب هذه الوظيفة بغرض إحداث تطور فيها.

ونتيجة ذلك ظهرت سوسيولوجيا التوجيه المدرسي وهي فرع من فروع علم الاجتماع الذي له علاقة بالمؤسسة المدرسية والتي تهدف إلى تكوين نظريات ثابتة حول هذه المؤسسة ووظائفها ويلعب التوجيه المدرسي دوراً كبيراً بالنسبة لمرحلة السنوات النهائية، أي المرحلة الثّانوية وذلك لكونها تعد

فترة مصيرية بالنسبة لمستقبل التّلاميذ، ونظراً لأهمية عملية التوجيه خصصت لها مجموعة من الإطارات المتخصصة في مجال علم الاجتماع، وعلم النفس وفروعها من أجل الإشراف على هذه العملية بنجاح.

إلاّ أنّنا في السنوات الأخيرة لاحظنا أنّ عملية التوجيه المدرسيلم تعد على أرض الواقع سوى عملية تعنى بتوزيع التلاميذ على الأقسام البيداغوجية، حيث أصبحت تتحكم فيها قدرة الثانوية على استقبال أعداد التلاميذ وبالتّالي فإنّ مستشار التوجيه المدرسي لا يقوم بعملية التّوجيه وإنّما توزيع التلاميذ على مختلف تخصصات التعليم الثانوي بناءً على المعدل السنوي ومعدل القبول المحدد رسميا،ومع ملاحظة الوضع الذي وصلت إليه عملية التوجيه المدرسي حتى أصبحت تطالعنا الجرائد الوطنية ببعض العناوين التي تدل على وجود مشكلات تتعلق بجوهر وروح هذه العملية من مثل هذه العناوين نذكر على سبيل المثال لا الحصر، (عمليات التوجيه تتم عشوائياً وبعيداً عن أهل الاختصاص)، (على وزارة التربية الالتزام في عمليات التوجيه بنتائج التلاميذ ورغبات الأولياء)[1]، ... الخ، فكيف بعد ذلك أن ننظر إلى هذه العملية المصيرية بكل اعتباطية؟، بل إنّه أصبح من الضروري النهوض والتّطوير والإصلاح من هذه الممارسة الاستراتيجية والمستقبلية.

1. سيرورة الفعل التوجيهي التربوي.

1.1 - **لمحة تاريخية**:قبل التعرض لسياق التجربة الجزائرية في حقل التوجيه المدرسي والمهني لابد أن نعرض ذلك التصور المتعلق بماهية التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في معناه العام، حيث جاء على لسان حامد عبد السلام زهران أنّه: "هو عملية مساعدة الفرد في رسم الخطط التربوية، التيتتلاءم مع قدراته، وميوله، وأهدافه، وان يختار نوع الدراسة، والمناهج الدراسية التي تساعده في اكتشاف الإمكانات التربوية، فيما بعد المستوى التعليمي الحاضر،ومساعدته في النّجاحفي برنامجه التربوي، والمستعدة في تشخيص، وعلاج المشكلات التربوية بما يحقق توافقه بصفة عامة"[2]، فيما يعرفه هيلر (Heller) على أنّه: "المساعدة المقدمة للتلاميذ والطلاب للتوجه المناسب واتخاذ القرار بشأن تحقيق الأهداف التعليمية المدرسية التي يطمحون إليها"[3]، حيث يقترب هذا الأخير إلى الدّقة بوصفه يحدد المهمة الأساسية في حقل الاستشارة المدرسية، فيما عرّفه المشرع الجزائري على أنّه:"التّوجيه المدرسي والإعلام حول الفرص المدرسية والجامعية والعلمية تشكل فعلاً تربوياً يهدف إلى مساعدة كل تلميذ خلال كل مرحلة تمدرسه لتحضير توجيهه بحكم مؤهلاته ورغباته وطموحاته واستعداداته ومتطلبات المحيط السوسيو -اقتصادي، بما يسمح له بتكوين مشروعه الفردي تدريجياً واختيار تخصصاته الدراسية والمهنية عن دراية تامة[4]، لكن هل ذلك حقّاً ما يعكف على تقديمه مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في المدرسة الجزائرية؟ ذلك ما نود معرفته من خلال ما يمكن استجلاؤه في العرض التالي لتجربة التوجيه

المدرسي في النظام التربوي الجزائري، وقبل ولوج بيان واقع حقل فعل التوجيه المدرسي نعرج على ظهور وتطور التجربة الجزائرية في هذا المجال.

2.1. مراحل التجربة الجزائرية في التوجيه المدرسي[5]: ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل نجيزها ما تميزت به كل مرحلة فيما يلي:

1.2.1. المرحلة الأولى: تمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى غاية 1974/1973 حيث تميزت هذه المرحلة بتخرج أول دفعة جزائرية من جملة دبلوم دولة مستشار في التوجيه المدرسي والمهني، تضم 10 مستشارين كما تميزت باستخدام أول مرسوم جزائري ينص على استحداث دبلوم دولة جزائري لمستشاري التوجيه المدرسي والمهني وهو مرسوم رقم 66-241 المؤرخ في 05 أوت 1966، هذا من النّاحية التشريعية أمّا من حيث الجانب الأكاديمي العلمي فقد أقيم أول ملتقى حول التّوجيه المدرسي والمهني في الجزائر سنة 1968، تلاه ملتقى آخر سنة 1971 عكف فيه المختصون على دراسة الروائز النفسية والتقنية، أمّا الفلسفة التي انتهجت في هذه المرحلة فكانت تنطلق من كون فعل التوجيه كان متمركزا على الفرد نفسه (التلاميذ المتمدرسين)، حيث كان الاهتمام منصبّاً حول كيفية بناء إرشادات توجيه مدرسي ومهني قائمة على تنبؤات فردية.

2.2.1. المرحلة الثّانية: وتمتد من 1975/1974 إلى 1991/1990 حيث تميزت هذه المرحلة بزيادة الطلب الاجتماعي على خدمة التربية والتّعليم مما تتطلب توسعا في الهرم التعليمي بنيويا و وظيفيا، كما تطلب مقابل ذلك عدة إجراءات تنظيمية وقانونية لتنظيم هذه المرحلة مما انعكس على فعل التوجيه المدرسي الذي عرف تغيرات هيكلية ووظيفية حيث "انتقل من مجال الفحوص الفردية إلى مجال الإعلام الجماعي والتّوجيه الكمّي وفقا للأهداف المحددة مسبقا في الخريطة المدرسية والمستقاة هي الأخرى من الأهداف الكمية لمختلف المخططات التنموية"[6]، وفي هذه المرحلة لما بدأت المعايير ومقاييس التوجيه تختلف حسب الخريطة المدرسية ومخططات الإنمائية وكذا معدلات القبول في المراحل اللاحقة بدأ التوجيه ينحرف عن وظيفته التي تهدف إلى مساعدة التلميذ على اختيار مستقبله الدراسي ومستقبله المهني حسب رغبته وأصبحت وظيفة التوجيه وظيفة انتقائية حيث ينتقى التلاميذ حسب معدلاتهم وحسب الخريطة المدرسية للمقاطعة التربوية، فنتج عن هذه العملية مجرد توزيع لمجموعات التلاميذ على مختلف التخصصات والشّعب المتوفرة حسب كل مقاطعة لملء التخصصات الشاغرة حتى على حساب رغبة التلميذ الأمر الذي يتعارض وديمقراطية التعليم، غير أنه أكبر ما ميز هذه المرحلة هو استحداث منصب مستشار التوجيه المدرسي، مما قد يبرر حداثة تجربة عملية التوجيه المدرسي.

3.2.1. المرحلة الثالثة: تمتد من سنة 1993/1992 إلى يومنا هذا، والتي تميزت حسب ذات المرجع[7] بتراجع الاعتبارات الكمية مقابل مراعاة الاعتبارات النوعية وتتم بالعودة التدريجية إلى المهام

الأصلية للتوجيه المدرسي والمهني إلاّ أنّ ذلك قد ينطبق على نصوص التوجيه ومراسيمه التنفيذية التي ظهرت خلال هذه الفترة أكثر مما قد ينطبق على التوجيه المدرسي كفعل وممارسة وظيفية على مستوى المدرسة وكذا المحيط المدرسي، وهذا ما يمكن ملاحظته على مستوى القوانين والنّصوص من خلال مناقشتها مع ما سيتقدم عرضه في هذه الدراسة التحليلية لمبادئ ونصوص التوجيه في الجزائر التي سنها المشرع في التربية والتّعليم منذ الاستقلال إلى اليوم.

2. مبادئ ونصوص التوجيه المدرسي في الجزائر، دراسة تحليلية.

1.2. التوجيه المدرسي في الجزائر بين مضمون النصوص الرسمية وحقل الممارسة اليومية: لا تختلف الجزائر في تسطيرها لجملة من الأهداف والمبادئ فيما يتعلق بالتوجيه كثيرا عن باقي المجتمعات، على الأقل على هذا المستوى حيث وردت في هذا السّياق عدة نصوص لتكرس وتجسد هذه الأهداف والمبادئ، ففي الباب الثّامن من الأمرية المشهورة بأمرية 16 أفريل والخاص بالتوجيه المدرسي والمهني وفي مادته الواحدة والستين اسند الأمر 35.76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمنظم للتربية والتكوين في الجزائر المهام التّالية للتوجيه المدرسي والمهني: "إنّ مهمة التوجيه المدرسي والمهني هي تكيف النشاط التربوي وفقاً:

- للقدرات الفردية للتلاميذ؛ - متطلبات التخطيط المدرسي؛ - حاجات النشاط الوطني.

ويرتبط التوجيه المدرسي بمسيرة الدراسة في مختلف مراحل التربية والتكوين"[8].

جاءت هذه المادة شاملة وجامعة للمهام الكبرى المنوطة بالتوجيه المدرسي والمهني بالجزائر منذ السنة الدراسية 1991/1990 غير أنها في جوهرها تحمل مفارقة بين منطقين، منطق يخص متطلبات التخطيط الوطني حسبما وردّ سابقاً ومنطق يخص حاجات التلميذ وقدراته الفردية وأوكلت هذه المهمة ذات الأبعاد المتعارضة لمستشاري التوجيه ومفتشيه، إذ أنّه على هؤلاء أن يأخذوا بعين الاعتبار في عملية التوجيه كل المستلزمات والمكتسبات القبلية للتلاميذفي شعبهم أو مسارهمالدراسي المرغوب فيه لم تدخل في الحسبان حيث أنّه غالبا ما تتلاشى الرغبة الفردية عندما نطرق حيز متطلبات التخطيطوالتنمية الوطنية، وتأتي المواد التي تليها، المادتين 62 و 64 لتوضيح وتدقيق المادة السّابقة (61) أكثر إذ تقر المادة 62 أنّ التوجيه المدرسي والمهني "يهدف إلى ضبط الإجراءات التي يتم بها فحص مؤهلات التلاميذ بمعرفتهم"[9]،والتي من شأنها تسهيل مهمة الموجه ومساعدته على توجيه التّلاميذ إلى الشعب التي تتناسب أكثر مع ملمحهم في حين تدقق المادة 64 أهداف التوجيه المدرسي والمهني وتفصل وتحصر وسائل وطرق تدخله حيث تقدمها على النحو التّالي:

- تنظيم حصص إعلامية حول المنطلقات الدراسية والمهنية وكذا الفحوص السيكولوجية والمقابلات التي تسمح باكتشاف مؤهلات التلميذ.
- متابعة تطور التّلاميذ خلال دراستهم.
- اقتراح طرق لتوجيه التلاميذ واستدراكهم.
- المساهمة في إدماج التلاميذ في الوسط المهني"[10].

إنّ أيّاً من هذه النقاط لا نجد لها أثرا ميدانيا واضحا باستثناء نقطتين أساسيتين فقط ممّا سبق، النقطة الأولى الخاصة بتنظيم لقاءات إعلامية وهو ما يقوم به مستشارو التوجيه من خلال الأسبوع الوطني للإعلام والتوجيه من النّاحية العلمية ،أما درجة فعاليته فلا يمكن قياسها مع المشاهدات الميدانية الدالة على عدم فعاليته، وأمّا ما يتعلق منه بالفحوص السيكولوجية فلا نجد لذلك ميدانيا أثرا، بل إن هذا البند في شقه هذا مبطل تماما وغير معمول به، ناهيك عن المقابلات وخاصة الفردية منها فهي غالبا ما تتم خارج إطار التوجيه واستكشاف الميول بغية توجيه التلميذ إلى هذه الشعبة أو تلك وإنّما يتم في إطار المساعدة النفسية وفي حالات غالبا ما يرتبط بتكرار العيابات أو بحالات بالأقسام وبالتّالي فهي غير خاضعة لنظام معين من طرف مستشار التوجيه ومفتشيه، بحيث أن التلميذ إذا ما أراد أن يذهب بمحض إرادته إلى مستشار التوجيه فله ذلك وإذا ما لم يذهب فله ذلك أيضا فليس هناك إلزام معين في المسألة فهي مسألة متروكة للاختيار الفردي، وبالتّالي فإنّ أغلب التلاميذ لا ينالون حصص فردية من التّوجيه.

في هذه النقطة بالذات نخلص إلى أنّ التوجيه بالمدرسة الجزائرية و بالنظام التربوي ككل مقتصر على التوجيه الجماعي من خلال الأسبوع الإعلامي أي مرة واحدة في السنة على الأكثر أما التوجيه الفردي فليس له نصيب في العملية التوجيهية إلا في بعض الحالات الاستثنائية و التي غالبا ما تنصرف إلى أشياء لا تتعلق باختيار الشعبة وإنما بأشياء إدارية أكثر منها شيء آخر. أما فيما يخص النقاط 2 و3 فإننا لا نجد لأي منها آثاراً ملموسة ميدانيا فمتابعة تطور التلاميذ وكذا اقتراح طرق توجيه التلاميذ واستدراكهم، لا يتم ميدانيا ولأدل على ذلك التطور المستمر لأعداد التلاميذ سنويا من دون أي تغيير على مستوى نمط التوجيه وهيكلته إلاّ لمسنا طرقاً جديدة في التوجيه وما يتصل به.

وأمّا النقطة الرابعة فإننا غالباً ما نجد في كشوف نقاط السنة التاسعة أساسي سابقاً والرابعة متوسط حاليا لدى أولئك الذين لم يحصلوا على درجات تؤهلهم للمرة الثانية على التوالي إلى التعليم الثانوي ملاحظة (يوجه للحياة العملية) لا أكثر ولا أقل من ذلك، أما أولئك الذين لم يحصلوا على درجات تؤهلهم لنيل شهادة الباكالوريا بالتعليم الثانوي، فإنّنا لا نجد حتى هذا النذر القليل من التوجيه

بل على التّلميذ في كل الحالات هو الذي يتوجه باختياره إلى مؤسسات التكوين المهني هذا إذا كان يعرفها ويدرك أهميتها أما إذا كان لا يعرف هذه المؤسسات لأنّ مستشار التوجيه لم يقدمها له ولا أوليائه فإنّه يبقى يراوح الشارع وجماعات الرفاق، فيما تستند المادة 63 مهمة أخرى نراها مهمة امتيازية أو (Prestige) أكثر منها أمر واقعي وميداني ذلك أنها تتعلق دائما بتكييف النشاط التربوي وفقا لقدرات التلاميذ وهذا من خلال مساهمة "مؤسسات البحث التربوي في أعمال البحث والتجربة والتقييم حول نجاعة الطرق التربوية واستعمال وسائل التعليم وملاءمة البرامج وطرق الاختيار"[11]، في حين أن الخاص والعام يعلم بأنّ مؤسسات البحث التربوي وإن تعددت بالمفهوم الواسع للبحث فإنّ جميع إنتاجها بصرف النظر عن نوعيته فانه يبقى حبيس أدراج هذه المؤسسات نفسها لدى مصالحها المرتبطة بالتوثيق والمعطيات والأرشيف ينتظر من ينفض عنه الغبار ولا مراء في القول إذا قلنا أن ينتهي هذا العمل إلى نفس المحطة ويعرف نفس المصير وهي إشكالية تعرفها جميع المؤسسات في علاقاتها بمؤسسات البحث مما جعلها بعيدة عن التحديث والتحديد (la mise à jour) بما يخدم ويتوافق مع متطلبات واحتياجات الأفراد والمجتمع، وفي واقعالأمر إلى جانب الأمر 35.76 السّابق الذكر الذي لا يزال ساري المفعول إلا ما اعترض منه مع القانون التوجيهي للتربية الصادر سنة 2008، فإنّ مناشير وزارية عدة صدرت منذ سنة 1991 وجاءت لتعدل تدريجيا وبصفة غير مباشرة بعض الانحرافات التي حدثت في التوجيه المدرسي والمهني والتي كانت وليدة إيلاء الأهمية لأعداد المتمدرسين والتغافل عن المعايير البيداغوجية، فبعض هذه الانحرافات تم التلميح إليها ضمنيا في مطلع المنشور الوزاري الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 1991، والمتعلق بتعيين مستشاري التوجيه بالثانويات، حيث نقرأ أن "تقويم ممارسات التوجيه المدرسي والمهني وتبرز ضرورة إعادة النظر في مفهوم التوجيه وأساليبه للخروج به من حقل التسيير الإداري للمسار الدراسي للتلاميذ إلى مجال المتابعة النفسانية والتربوية (Psychopédagogique) والإسهام الفعلي في رفع مستوى الأداء التربوي للمؤسسات التعليمية والأداءات الفردية للتلاميذ"[12]، حيث أسند هذا المشروع المهام التّالية للتوجيه المدرسي والمهني:

- التعرف على التلاميذ وطموحاتهم.
- تقويم استعداداتهم ونتائجهم التربوية.
- تطوير قنوات التواصل الاجتماعي والتربوي داخل المؤسسة التربوية وخارجها.
- المساهمة في تسيير المسار التربوي للتلاميذ و إرشادهم.

وبغية تحقيق ذلك تقرّر تعيين وإدماج مستشاري التوجيه المدرسي والمهني في الفرق التربوية للمؤسسات التعليمية من ثانويات أولا فمدارس أساسية ثانيا بصفة تدريجية ابتداء من الموسم الدراسي 1991-1992، ومنذ ذلك الموسم الدراسي امتد التوجيه في تأطيره على هذا الشكل إلى التعليم

الثانوي فقط، إلى غاية اليوم لا نعلم فيما إذا توقف النشطر الثاني من هذه العملية على الرغم من مـــرور فترة زمنية ليست بالقصيرة، ويوضح القرار الوزاري رقم 827 المؤرخ في 13نـــوفمبر 1991 مهـــام مستشاري التوجيه والمستشارين الرئيسيين للتوجيه المدرسي والمهني و يدققها أكثر خصوصا في مجـــال التوجيه حيث أنها أصبحت تتمثل فيما يلي[13]:

- القيام بالإرشاد النفسي والتربوي (السيكوبيداغوجي) قصد مساعدة التّلاميذ على التكيف مع النشاط التربوي.
- إجراء الفحوص النفسية (السيكولوجية) الضرورية قصد التكفل بالتلاميذ الذين يعانون من مشاكل خاصة.

هذا ولضمان توجيه يتناسب مع طموحات التلاميذ يؤكد القرار عن ضرورة تعريفهم بأهم المنطلقات والمسارات الدراسية والمهنية لذا فإنّ المستشارين يهدف كذلك إلى:

- ضمان سيولة الإعلام وتنمية الاتصال داخل المؤسسات التعليمية وإقامة مداومات لاستقبال التلاميذ والأولياء والأساتذة.
- تنشيط حصص إعلامية جماعية وتنظيم لقاءات بين التلاميذ والأولياء والمتعاملين المهنيين طبقا لرزنامة تعد بالتعاون مع مدير المؤسسة المعنية.
- تنظيم حملات إعلامية حول الدراسات والمهن والمنافذ المهنية المتوفرة.
- تنشيط خلية الإعلام والتوثيق في المؤسسات التعليمية بالاستعانة بالأساتذة ومساعدي التربية وإثرائها بالوثائق التربوية لتوفير الإعلام الكافي للتلاميذ.

إنّ هذه المهام المسندة إلى جماعة مستشاري التوجيه على مستوى جميع فئاتهم المهنية وعلى الرغم من إنها غنية من حيث ما جاءت به لاستدراك العملية القائمة على التنظيم السّابق إلا أنها لا يمكن أن تكون ذات فعالية بحيث أن معطيات الخريطة المدرسية والتنظيمات البيداغوجية للمؤسسات التعليمية طغت على فعل التّوجيه فأصبح لدينا ما يشبه إلى حد كبير بخزان كبير للمياه تتخلل جداره عدة ثقوب يتوزع الماء عليها، هذه الصورة هي ذاتها التي نجد حال التوجيه عليها اليوم إذ يتوزع العدد الكبير من التلاميذ القادمين من التعليم الأساسي على الشعب والتخصصات المدرسية وهذا رغم تعديل إجراءات القبول في التعليم الثانوي بموجب المنشور الوزاري رقم 2069 المؤرخ في 28 نوفمبر 1995، حيث أجبرت هذه الإجراءات الجديدة الجماعة التربوية والقائمين على الخريطة المدرسية والتنظيمات التربوية للمؤسسات التعليمية نهائيا عن العمل بنظام النسب في تحديد مقاييس وضع التنظيمات البيداغوجية للمؤسسات حيث أشادت الجماعة التربوية للفاعلين التربويين بهذا القرار باعتبار

انه يبعث الهدف الأصلي للتوجيه ويعطيه صيغة تتلاءم أكثر مع الملمح الحقيقي للتلميذ ويتخطى مرحلة توزيع التلاميذ على مختلف الشعب والفروع ويحذر من عواقب اللّجوء إلى الملء التلقائي لكل الأماكن البيداغوجية المتوفرة على مستوى مؤسسات التعليم الثانوي بغض النّظر عن النتائج المدرسية للتلاميذ ومؤهلاتهم الفعلية، ولق جاء بعد هذا المنشور منشور وزاري آخر حمل رقم 96/62.0/28 والمؤرخ في 26 فيفري 1996 ليقرّ بأنّ عملية التّوجيه هي من بين العمليات السيكوبيداغوجية الحساسة التي لها تأثير كبير على مسار التلاميذ الدراسي ومستقبلهم المهني، ويجعل من إيجاد الصيغ الكفيلة بحصر مختلف الجوانب التي من شأنها أن تسمح بتوجيه التلميذ توجيها يتناسب مع قدراته وكفاءاته الفعلية للحفاظ على حظوظه في النّجاح هدفا رئيسيا للتوجيه المدرسي والمهني[14].

لكننا نعود إلى القول من جديد أن الملاحظات الميدانية لا تؤكد ذلك، بل إن العديد من التلاميذ وخاصة تلاميذ تخصصات وشعب التكنولوجيا،فأغلبيتهم يشعرون بإكراه داخلي وخارجي وهم يزاولون دراستهم بهذا التخصص أو ذاك، ومن هنا يمكن تجلي عمق أزمة التوجيه والمرتبطة أساسا ليس بالتلميذ وحده ولا بالجماعة التربوية وحتمية الخريطة المدرسية أو حتى أولياءهم وإنّما هي مرتبطة بشق اجتماعي سوسيولوجي محض (Aspectsociologique)، إذ أن حقل الواقع الاجتماعي الجزائري يكرس النظرة الدونية للعمل اليدوي والمهني وكذا عدم وجود ارتباط بين هذه التخصصات وسوق العمل والتوظيف، قلة حظوظ التلاميذ الموجهونللتخصصات الرياضيات في النجاح في البكالوريا من جهة وقلة حظوظهم في اختيار التخصصات الجامعية المتاحة في حال نجاحهم، هذه الأسباب وراء نقمة هؤلاء التلاميذ الذين وجدوا أنفسهم قد وجهوا إلى هذه الفروع توجيها إجباريا والتي أصبحت تحطم آمالهم ومصيرهم يوما بعد يوم، بل إن الفشل قد أصابهم حتى قبل وصولهم إلى امتحان شهادة البكالوريا، من هنا فقط وجب النظر في الخلل الحاصل في الانسجام بين الأنساق المجتمعية الفرعية وهذا النسق العام الذي أصبح يرفض هؤلاء المنتمين إليه حديثا من خلال إعادة الاعتبار لتخصصات التكوين المهني والتكوين المتخصص والتخصصات المتاحة في المرحلة الجامعية ولاسيما التكنولوجية منها والدقيقة.

2.2. تناول الخطاب التربوي الرسمي للتوجيه والإرشاد المدرسي: إنّ التركيز في جميع المواثيق الرسمية لوزارة التربية الوطنية وكذا مديرياتها على التوجيه المدرسي ليطرح على طاولة النقاش مسألة الأهمية المعطاة لهذا الأخير على المستوى النظري أو الافتراضي –إذا صح القول- والسبب كما هو معلوم في نظر هؤلاء هو الأهمية الكبيرة لهذا البعد في مسألة تكوين الطاقات واستثمارها فيما يعود على الأفراد والجماعات بمردودية أحسن، إلا أنّ التوفيق في ذلك لم يقع إلى اليوم، كما أن التأكيد والإصرار على

هذه العملية يدل على أن هناك أزمة واقعة على هذا الصعيد على الرغم من محاولة الجماعة التربوية استخدام وسائط موضوعية في العملية ككل والتي حاولت تكريسها النصوص الرسمية الضابطة للعملية التوجيهية لما لها من تأثير إيجابي أو سلبي على مصير الأفراد ومستقبلهم المهني من جهة والنسق الاجتماعي العام، وفيما يلي نعرض جملة منها لتتبع سيرورة الفعل التوجيهي من خلال الخطاب التربوي الرسمي:

الرقم	التاريخ	محتوى المنشور
219	91/09/18	* تعيين مستشاري التوجيه في الثانويات: إعادة النظر في مفهوم التوجيه وأساليبه للخروج به من حقل التسيير الإداري للمسار الدراسي للتلاميذ إلى مجال المتابعة النفسانية والتربوية والإسهام الفعلي في رفع مستوى الأداء التربوي للمؤسسات التعليمية والأداءات الفردية للتلاميذ من خلال العمل المستمر.
485	1991/12/22	* إجراءات تنظيمية لتسيير مراكز التوجيه: متابعة عمل مستشار التوجيه من طرف مدير المركز وذلك من خلال: - زيارة ميدانية من طرف مدير المركز. - تغطية إعلامية للإكماليات. - استغلال التقارير الفصلية.
20 و 96	1/02/24	* التدخل في المؤسسات التربوية: ينص على تنظيم الحصص الإعلامية المتعلقة بالحياة المدرسية أو بالتوجيه أو بقطاعات ذات علاقة بتكوين التلاميذ وإعلامهم من صلاحيات مركز التوجيه ولا يمكن أن توكل هذه المهام إلى هيئات أخرى مهما كان نوعها دون إشراف المركز.
827	1/11/13	* تحدد مهام المستشارين ونشاطاتهم: يميز المهام الأساسية الآتية. - يعطي للمستشار العضوية في الفرق التربوية للمؤسسات وينظم أعماله. - ينظم علاقته بمدير مركز التوجيه.
269	1/12/24	* تنظيم عمل مستشاري التوجيه الملحقين بالثانويات: - يحدد العناصر والخطوط العريضة لبرنامج المستشار. - يوضح علاقة المستشار بكل من مدير المركز ومدير ثانوية الإقامة.
01	91/01/05	* إجراءات القبول والتوجيه بعد 9 أساسي: ينص على أن قرار القبول والتوجيه يكتسي أهمية بالغة في حياة التلميذ وفي تحديد معالم مستقبله المدرسي والاجتماعي،ولذلك يجب أن تعمل كل الهيئات المعنية...الخ، عمل إعداده بكل جدية ودقة متناهيتين في جو يحقق العدالة والشفافية.

73	91/05/04	* الإجراءات الخاصة بتوجيه التلاميذ في الجذوع المشتركة: - يلح على استغلال النتائج المدونة في بطاقة القبول والتوجيه للحصول على ملمح التلميذ. - ينص على انه يجب اختيار أحسن التلاميذ في كل مجموعة المواد لتوجيههم في الجذع المشترك المناسب وذلك وفق متطلبات التنظيم التربوي بمؤسسات الاستقبال.
321	92/10/18	* تعيين مستشاري التوجيه في الثانويات للسنة الدراسية 93/92:أتى لتثمين توسيع عملية بتعيين مستشاري التوجيه المدرسي في الثانويات والتي شرع في تطبيقها في السنة الدراسية السابقة 92/91 . - التدابير التي يجب القيام بها في هذا الشأن بالنسبة للسنة الدراسية 93/92 .
101	1992/04/08	* قبول وتوجيه التلاميذ بعد الجذوع المشتركة: بعد اعتماد المخطط العام لإعادة هيكلة التعليم الثانوي بمساراته المختلفة المحددة في المنشور الوزاري رقم 1533 وإسهاما في تنصيب الشعب والتخصصات المستحدثة في السنة الثانية: - تنظيم جديد للإجراءات الخاصة بقبول وتوجيه التلاميذ في السنة الثانية. - بالنسبة للثانويات التي تتوفر على مستشاري التوجيه والثانويات التي لا تتوفر على مستشار التوجيه حيث يكلف المستشار الرئيسي للتربية وبمساعدة الأساتذة الرئيسين للعمل تحت إشراف مدير مركز التوجيه المدرسي قصد التكفل والإعداد للمجالس.
56	/11/11	* المحاور الكبرى لبرنامج عمل مصالح التوجيه المدرسي: - يحدد أهداف نشاطات التوجيه في مجال التقويم والإعلام والتوجيه، ...الخ.
96	1992/04/06	* إنشاء مجالس القبول والتوجيه في السنة الثانية ثانوي: مبينا ما يلي: - يحدد تشكيلة المجلس - يخضع الأعضاء إلى السرية المهنية. - كيفية تبليغ النتائج إلى الأولياء. - يؤكد على الشفافية (تعليق النتائج). - يعطي حق الطعن في قرارات التوجيه للأولياء.
245	1993/12/04	* إجراءات تنظيمية لنشاط مستشاري التوجيه في الثانويات:إجراءات جديدة: - فتح مناصب مالية للمستشارين في الثانويات. - تعيين المستشارين وتنصيبهم. - مقاطعة التدخل للمستشار المقيم بالثانوية. - دور كل من مدير الثانوية ومدير المركز. - تنظيم عمل المستشار في الثانوية.

866	/05/15	* التذكير بأنه يجب اعتبار مستشاري التوجيه كأعضاء في الفريق التربوي للمؤسسات التعليمية
8	994/01/30	* إجراءات خاصة بتوجيه التلاميذ في التعليم الثانوي في إطار تحضير الدخول المدرسي: - منهجية عمل حول التوجيه في إطار نظرية التوجيه المستمر والمحكم الذي يتم عن طريق متتالية خلافا للطريقة المعتمدة والمتمثلة في اخذ القرار الحاسم مرة واحدة في آخر السنة الدراسية. - يحدد تشكيلة لجنة تحضير التنظيمات التربوية ويمنح للتوجيه المسبق صبغة التوجيه شبه النهائي.
2069	1995/11/28	* إجراءات القبول في السنة الأولى من التعليم الثانوي: - ترتيب التلاميذ بمقاطعة الترشيح ترتيبا تنازليا باعتماد معدلات القبول. - تحدد نسبة الانتقال في كل مقاطعة. - اتخاذ قرار قبول التلاميذ المؤهلين فعلا للتعليم الثانوي في المقاطعات المجاورة لمقاطعتهم الأصلية كلما كان ذلك ممكنا.
33	96/10/13	* تنظيم أسبوع وطني للإعلام: - إعداد بطاقة تقنية حول الموضوع بهدف إعلام الجمهور الواسع من تلاميذ وأولياء وأساتذة بكل المستجدات في النظام التربوي وبمختلف المسالك والتكوينات والمنافذ المهنية والجامعية.
28	96/02/26	* الترتيبات الخاصة بتوجيه التلاميذ إلى السنة الأولى والثانية ثانوي: - تنصيب بطاقات ومجموعات التوجيه. - يحث على التطبيق الصارم للمعايير والبيداغوجية في قبول وتوجيه التلاميذ وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص بينهم.
76	96/05/04	* تطبيقات الإجراءات الجديدة للقبول والتوجيه في الأولى ثانوي: - يحدد تشكيلة المجالس ومهامها. - يؤكد على تجسيد المبادئ التالية عند اخذ قرارات التوجيه (العدل،الإنصاف،الشفافية)للحفاظ على مصداقية مجالس.

400	1997/04/26	* وضعية شعبة العلوم الدقيقة: قامت المصالح المعنية بالوزارة بدراسة عن وضعية الشعبة فأعطيت بشأنها توجيهات الآتية: - يمنع غلق شعبة العلوم الدقيقة في المؤسسات التي تتواجد بها، تحويل فوج تربوي بأكمله إلى شعبة أخرى أو تحويل التلاميذ إلى شعبة أخرى إلا بحالات استثنائية، وبعد الحصول على موافقة المصالح المركزية. - تفتح هذه الشعبة في ثانويات التعليم العام وفي الثانويات متعددة الاختصاصات فقط. - إعطاء الأولوية في إسناد تدريس مواد(الرياضيات والفيزياء والكيمياء)في هذه الشعبة إلى أكفاء الأساتذة. - الحرص على توجيه التلاميذ النجباء في مادتي الرياضيات والعلوم الفيزيائية إلى هذه الشعبة. - يمكن تجميع تلاميذ مؤسستين أو أكثر لتشكيل فوج تربوي وفتحه في المؤسسة التي تتوفر على التأطير المناسب.
405	7/05/03	* القبول في السنة الأولى ثانوي: - تنظيم عملية القبول في المجالس وتوحيدها تدريجيا. - يؤكد على تفادي القبول الآلي والملأ التلقائي للاماكن.
14	3/10	* تنصيب أو إعادة تنشيط خلايا التوثيق والإعلام: - إعداد خطط إعلامية كفيلة بتحسيس المتمدرسين عبر قنوات متعددة منها خلية التوثيق والإعلام.
216	98/03/20	* الحد الأدنى لمعدل القبول في السنة الأولى ثانوي: - المعدل الطبيعي والعادي لقبول التلاميذ في السنة الأولى ثانوي هو 10 من 20 ودراسة بصفة استثنائية يمكن لمجالس القبول دراسة حالات لا تقل عن 09 من 20.
15	/03/10	* إعادة تنظيم إجراءات عملية الطعن: - تنظيم عمل لجان وتفادي تزايد الطعون وكيفيات تنظيم وتسيير هذه اللجان الولائية.
1003	98/08/09	* دراسة ملفات الطعن وإعادة توجيه التلاميذ: - يلح على عرض الطلبات المؤسسة فعلا على مجلس الطعن. - يؤكد على الرد على كل الطلبات التي تودع بالمؤسسات التعليمية. - يؤكد على أن الفصل في الحالات الاستثنائية يبقى من صلاحيات وزير التربية.
137	00/05/02	* إعادة تنظيم عملية الطعن: - إقرار 20 %من التلاميذ الأوائل تلبية رغباتهم. - إلغاء الناحية الصحية في الطعن. - يحدد كيفية وإطار دراسة الطلبات.

273	2002/12/07	* متابعة رغبات التلاميذ ودراستها ومعالجتها مع الأولياء: - تحسيس الأساتذة بالموضوع وإشراكهم في العملية. - يحث على تحقيق الموضوعية في توجيه التلاميذ وضمان العدل والإنصاف بينهم. - يحث على العمل في شفافية كاملة.
489	2003/05/03	* تفعيل دور اللجان الولائية لمشروع المؤسسة: - اعتماد نتائج الفصلين الأول والثاني في التوجيه المسبق. - تحد بـــ 10% و5% بالنسبة للتلاميذ الأوائل الذين تحترم إجباريا رغباتهم في التوجيه إلى 1 و2 ثانوي. - اعتماد الموضوعية في التوجيه لتفادي الطعون.
41	2005/03/27	* إجراءات التوجيه إلى الجذوع المشتركة للسنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي:تتمثل هذه الترتيبات في إدخال تعديلات على كل من بطاقة الرغبات ومجموعات التوجيه إلى الجذعين المشتركين والمعاملات المسندة للمواد المشكلة لهذه المجموعات. - إقرار توجيه 10% الأوائل من ضمن التلاميذ الحاصلين على ش.ت.م حسب رغباتهم الأولى وذلك على مستوى كل مقاطعة الاستقبال.
64 (مشـ	/06/04	* يحدد شروط القبول وكيفيات التوجيه نحو المسار المهني.
262	2005/12/13	* إجراءات انتقالية لتوجيه التلاميذ إلى شعب السنة الثانية ثانوي من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي: - نموذج لبطاقة الرغبات. - نموذج لبطاقتي المتابعة والتوجيه إلى السنة الثانية ثانوي. - تعديلات في مجموعات التوجيه. - توجيه 05% الأوائل من ضمن التلاميذ المقبولين حسب رغبته الأولى.
550	2006/05/31	* بخصوص تنصيب شعب السنة الثانية ثانوي: فتح الشعب وفق النسب التالية من المقبلين إلى السنة الثانية ثانوي: 1. شعبة آ.ف مابين: 80% - 85 %. 2. شعبة ل.أ.ج مابين: 15% - 20%. 3. شعبة علوم تجريبية: مابين 50% - 55%. 4. شعبة رياضيات: مابين 08% - 19%. 5. شعبة تسيير واقتصاد : 16% -20% . 6. شعبة تقني رياضي: 18% - 22% .

06	2007/01/14	*توجيه تلاميذ السنة 4 متوسط إلى الجذعين المشتركين للسنة الأولى من التعليم الثانوي والعام والتكنولوجي: - إدخال نتائج السنة الثالثة متوسط باعتبارها إدماجية لمكتسبات السنة الثانية منه فإن حساب معدل كل مادة من المواد المؤلفة لمجموعتي التوجيه يكون باعتماد النتائج المحصل عليها في المادة خلال السنتين الثالثة والرابعة متوسط. - ترتيب التلاميذ وفق رغبتهم الأولى. - كيفيات الطعن. - تشكيلة لجنة الطعن الولائية.
105	09/05/27	* توجيه التلاميذ إلى شعب السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي:من خلال دراسة أنجزتها مديرية التقويم والتوجيه والاتصال بوزارة التربية الوطنية أفرزت أن توجيه التلاميذإلى شعبتي تقني رياضي ورياضيات لا تتجاوز نتائجهم في كل من مادة الرياضيات ومادة العلوم الفيزيائية ومادةالتكنولوجيا 20/09 . وكذا السهر على تفادي تكرار مثل هذه الوضعية.
168	2012/01/03	* توجيه تلاميذ السنة الأولى ثانوي إلى شعب السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي: - نماذج من بطاقتين للمتابعة والتوجيه من الجذعين المشتركين إلى شعب السنة الثانية ثانوي. - نماذج من بطاقتين للرغبات والخاصتين للجذعين المشتركين للسنة الأولى ثانوي. - نماذج من استبيانين للميول والاهتمامات موجهين لتلاميذ الجذعين المشتركين للسنة الأولى ثانوي. - تلبية رغبات 05% الأوائل من التلاميذ المقبولين في السنة الثانية ثانوي حسب كل جذع مشترك بالثانوية. - الطعن في حالة عدم تلبية رغبة تلميذ مرتب ضمن 05% الأوائل من التلاميذ المقبولين على مستوى الجذع المشترك بالثانوية.

على الرّغم من وجود هذه الجهود التي تدل عليها دلالة واضحة وتظهرها المراسيم والقوانين السابقة التي مست التوجيه بالتصريح مباشرة فإننا نجد أن أهم هذه النصوص على الإطلاق في تاريخ التوجيه المدرسي الجزائري يتمثل في منشورين وزاريين أساسيين صادرين عن المديرية المركزية المكلفة بالتوجيه والتقويم، أولهما "يعود إلى 08 أفريل 1992 ويحمل رقم 92/144/101"[15].

أمّا ثانيهما "فيعود إلى 26 فيفري 1996 ويحمل رقم 96/62.0/28، الذي أتى في إطار استكمال وإيضاح وتدقيق عملية التوجيه ولا سيما فيما يتعلق بالجزء المرتبط بالمعايير المعتمدة في توجيه تلاميذ السنة التاسعة أساسي سابقا والرابعة متوسط حاليا والأولى ثانوي على ضوء تقييم الممارسات الناجمة عن المنشور المشار إليه آنفاً بعد أربع سنوات من صدوره ودخوله حيز التنفيذ، والذي عرف هو

الآخر إلغاء مع ظهور التغير البنيوي الذي مس هيكلة النظام التربوي على إثر التحول من النظام التعليمي الأساسي إلى نظام التعليم المتوسط، حيث تأخرت عملية التوجيه بهذا الشكل إلى سنة إضافية أخرى، هذا الذي يظهر أنّ الفاعلين التربويين أو الجماعة التربوية الوطنية تميل إلى التيار القائل بتأخير عملية التوجيه وليس إلى التيار الذي يرى بالتبكير بهذه العملية على الرغم من أنه تلميذ اليوم لم يصبح تلميذ الأمس، فأصبحت المعايير المعتمدة سابقا في إطار نظام التعليم الأساسي الخاصة بالتوجيه تطبق حاليا بعد السنة الرابعة متوسط وتأخذ بسنة إضافية في تشكيل ملمح التلميذ التربوي والذي ينبني غالبا على الثالثة متوسط والرابعة.

طبعاً وليس كما كان عليه الحال سابقا حيث كان يرتكز على التاسعة أساسي فقط وكذلك الأمر بالنسبة إلى المرحلة الثانية من التوجيه التي تشمل معايير التوجيه والانتقال من السنة الأولى ثانوي إلى الثانية ثانوي، حسبما جاء في المنشورين الوزاريين رقم:49 الصادر بتاريخ:2008/02/16، المتعلق بتوجيه تلاميذ السنة 4 متوسط إلى الجذعين المشتركين للسنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجيوالمنشور الوزاري رقم 105الصادر بتاريخ 2009/05/27 المتعلق بتوجيه التلاميذ إلى شعب السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

3.2. الترتيبات التنظيمية المعتمدة في النصوص الرسمية و(التوجيه اللاّرسمي): لم يترك المشرع الجزائري في هذا المجال (التشريع المدرسي) التوصيات والقوانين والمراسيم ذات الصلة بأهداف التوجيه وأبعاده مجردا من الآليات والوسائط التي على جماعة مستشاري التوجيه إتباعها، بل رصد مجموعتا من الصيغ العملية الموضوعية من أجل تحويل هذه الأبعاد والأهداف إلى سياسات ميدانية وهذا من خلال سن مناشير تنفيذية ملزمة وإتباعها وتطبيقها من أجل رصد المعطيات الكفيلة لإسقاط هذه المبادئ والأهداف والتصورات ميدانيا ولنا من ذلك التعديلات التي جاءت مرة أولى سنة 1991 ومرة ثانية شهر جوان 1996 "بهدف إدراج صرامة أكثر في انتقاء التلاميذ المرشحين للتعليم الثانوي وتجاوز نظام التعامل بالنسب"[16]، كما مست هذه التعديلات مرة أخرى نظام التوجيه من خلال الترتيبات التي حملها المنشور الوزاري رقم 1011 الصادر شهر أوت سنة 1998 والذي حاول ضبط المعايير التي يجب على مجالس الأقسام احترامها لترشيح التلاميذ للارتقاء للمستوى التالي داخل كل مرحلة تعليمية ويضاف إلى هذا أيضا المنشور الوزاري رقم 92/124/240 الصادر في 20 جوان 1992، وكذا المنشور الوزاري رقم 98/62.0/215 الصادر 11 مارس 1998 الذي حمل شيئا جديدا بالمقارنة مع المناشير الوزارية السابقة إذ نصّ وخص التلميذ بالحق في الطعن "الذي تخوله الإدارة التعليمية للتلاميذ وأوليائهم في الطعن في قرارات مجالس التّوجيه في حالة ما إذا لم يتناسب قرار المجلس ورغبة التلميذ المعلن عنها صراحة في بطاقة الرغبات"[17].

بالإضافة إلى استعمال جملة الإجراءات التنظيمية التي تتعلق بالاستكشافات السيكوتقنية واستغلال البطاقات التركيبية المتضمنة المعطيات الأساسية الخاصة بكل تلميذ، ومع بداية الإصلاح التربوي لم يبق التوجيه من حيث هذه الترتيبات بعيدا عن استحداث عدد من الآليات حيث جاء في هذا السياق المرسوم الوزاري رقم08/0.0.6/49 لمديرية التقويم والاتصال،"فنص على أنّ التوجيه المدرسي يحتل مكانة مميزة في إصلاح المنظومة التربوية ويحظى بعناية خاصة من طرف مسيري النظام التربوي بهدف تحقيق التوافق بين رغبات التلاميذ ونتائجهم الدراسية والخريطة المدرسية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[18]" ويظهر ذلك من خلال الأهمية التي أولاها إلى ما يتعلق بالربط والتنسيق مع جهاز التوجيه المهني حسب ما جاء به المنشور الوزاري المشترك رقم 02 المؤرخ في 2010/09/07، المتضمن تنصيب مكاتب مشتركة للإعلام والتوجيه نحو مسار التكوين المهني على مستوى كل مؤسسات وزارة التربية الوطنية والتي لم تعرف طريقها إلى الواقع حيث لا أثر لهذا المنشور الطموح تنفيذيا ويحتاج إلى تقييم فعلي في الميدان، ووضع برمجية (وافي) في نسخته الثانية تحت تصرف كامل مستشاري التوجيه على المستوى الوطني لتسهيل عملية التوجيه والتحكم أكثر في هذه العملية المركبة تركيبا يجعل منها مهمة خطيرة بعد أن عرف انطلاقة محتشمة منذ سنة 2008 حسب ما ورد في المنشور الوزاري رقم:2012/0.0.3/168 لمديرية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي المتضمن توجيه تلاميذ السنة الأولى ثانوي إلى شعب السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي[19]، ليأتي تغيير تسمية هذه الوظيفة كتعبير عن أحد دلالات الأهمية والصراع الذي تتخبط فيه الجهات القائمة عليها من السلطة المركزية إلى أدنى سلطة على مستوى الحقل المدرسي، حيث أصبح بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:315/08 المؤرخ في 2008/10/11، المتضمن القانون الأساسي الخاص بعمال التربية يسمى مستشار التوجيه المدرسي والمهني مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، ليضاف بذلك مجال آخر إلى حقل عمل هذا الأخير على الرغم من أن أحد الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلا أمام تطور الخدمات المقدمة في هذا الحقل إلى اتساع حقل نشاط المستشارين، وإن كان ينبغي هنا أن نسجل تحفظا في إطار التسمية في حد ذاتها على اعتبار أن الإرشاد أوسع من التوجيه حيث أن التسمية الحقيقية في هذه الحالة كان من الأجدر أن تكون مستشار الإرشاد والتوجيه المدرسي والمهني لكون أن الإرشاد أوسع من التوجيه ويأتي سابقاً له من حيث الممارسة الوظيفية، كما أن مصداقية هذه العملية لا تزال غامضة طالما كان هناك قطبان يتنازعانها، فمن جهة تضل المعايير الاجتماعية تتحكم في خلفية اختيارات التلاميذ عن طريق الوالدين وجماعة الرفاق ليس في اختيار التخصصات وحسب وإنّما حتى في اختيار مدارس وثانويات دون غيرها حتى أصبحت بعض الثانويات تعرف ضغطا منقطع النظير ومن جهة أخرى معيارية العلامات والمعدلات المحصل عليها والتي لا تكفي لرسم الملمح الحقيقي للتلميذ،

حيث يقول الأستاذ"ساندیغورد" أنّ التّلميذ الذي يحصل على 85 % في امتحان ما معناه أنه حصل على 85 % من معرفته لأسئلة الامتحان الموضوعة، لا لأنه عرف 85 % من حقائق المادة كلّها إذ أنّ أسئلة الامتحان من المحتمل جدّا أنّها لا تتعدّى 5 % من المادّة المقرّرة، وفي نفس السياق يقول جون ماري كيس (Jean-Marie Quisse) حول تأثير رهان ملاحظات هيئة التدريس على التّوجيه أنّه: "تقييم أي عمل يترجم في أغلب الحالات على شكل أرقام (علامات)، إلاّ أنّ تحاليل علم التباري (Docimologie) حول دراسة مختلف معدلات الامتحانات والمعارف، أظهرت أنّ الملاحظات المقدرة تقديرا كميا بأرقام لنفس الامتحان أو الواجب تختلف من أستاذ إلى آخر ومن مادة إلى أخرى ومن جنس إلى آخر ومن سنة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى مؤسسة أخرى"[20].

كانهذا من الناحية العلمية أمّا من النّاحية السوسيولوجية فقد تأكد من خلال الملاحظة اليومية لحقل الواقع المدرسي أنّه أصبح بعض الأولياء يعملون جاهدين مع أبنائهم للحصول في مواد على علامات معينة دون مواد أخرى لمعرفتهم بمآلات توجيه أبنائهم في حال ما اتبعوا فطرتهم في التحصيل في مختلف المواد المقررة، إذ أصبح على سبيل المثال أن بعض الأولياء يتدخلون من جهة مع أبنائهم لعدم الحصول على نتائج جيدة في الرياضيات والفيزياء حتى لا يتم توجيههم إلى شعبة التقني رياضي أو شعبة الرياضيات ويتم توجيههم إلى شعبة العلوم التجريبية حيث ورد في هذا السياق من أجل محاربة هذه الظاهرة المتمثلة في عزوف التلاميذ وأوليائهم عن التخصصات السابقة الذكر المنشور الوزاري رقم 400 المؤرخ في 1997/04/26 والمتضمن لوضعية شعبة العلوم الدقيقة (رياضيات، تقني رياضي) والمنشور الوزاري رقم 105 بتاريخ: 2009/05/27 الصّادر عن مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، حيث أن هذه الوضعية لازالت قائمة إلى اليوم يعيشها تلاميذ هذين التخصصين في كل تذمر واستهجان، كما يتدخل الأولياء من جهة أخرى عن طريق الأساتذة بالتوسط حتى لا يعطي هؤلاء علامات مرتفعة لأبنائهم تؤدي بهم إلى شعب لا يرضونها لهم كما هو الحال للشعبتين السابقتين، هذا على مستوى المرحلة الثانية من التوجيه أما على مستوى المرحلة الأولى فيتدخلون بإلحاقهم بمتوسطات معينة دون أخرى لعلمهم المسبق بأن الخريطة المدرسية سوف يكون لها أثرها في توجيه أبنائهم إلى مؤسسات ثانوية معينة، ولذا ولعدم قدرتهم على تحويل أبنائهم عن تلك المؤسسات فيقومون بإلحاقهم بإكماليات أو متوسطات معينة حتى يتسنى لهم التوجيه إلى ثانويات يرغبونها هم حسب ما لهذه الثانويات من هالة اجتماعية في أوساطهم وكخطوة استباقية لعملية التوجيه وبهذا الشكل نجد أنفسنا أم توجيه مضاد لارسمي لما نصت عليه النصوص الرسمية التنظيمية الخاصة بهذه العملية، هذا الذي يجعلنا نسجل هذه الانحرافات في خانة الهروب من طرف الآباء والتلاميذ من المصير المحتوم الذي تضعهم في مواجهته الخطابات التربوية الرسمية فهذه الترجمة الحقيقية اليومية لتلك القرارات والمناشير الرسمية وهو

السياق ذاته الذي انصب فيه انشغال عدد من المفكرين الفرنسيين في زمن الستينيات والسبعينيات من أمثال بارتس، كلبورد و لوميرسسه حينما اعتبروا أن دعوة الحكومة الفرنسية لإشراك الأهل في عملية التوجيه مجرد محاولة لجرهم لاستيعاب قرارات التوجيه، حيث جاء ذلك في مؤلفهم الجماعي "ولنأخذ مثلا عن إجراءات التوجيه الجديدة. تعلن الحكومة رغبتها في تحسين إجراءات التوجيه، بتحسين الحوار بين الشركاء، وأن تتصرف بشكل يتيح للأهل، وللتلامذة أن يختاروا بأنفسهم، فلا يكون لديهم الشعور بأنهم وضعوا أمام الأمر الواقع"[21]، كما ورد في السياق ذاته في أحد الجرائد الوطنية أن اختيار التخصصات والتوجيه بشأنها أصبحت تعتريه مظاهر المحسوبية في تطور خطير للظاهرة التي لم تعرف أطرها الاجتماعية ولا الرسمية صيغا موضوعية تحت عنوان مفاده (المعريفة والطبقية تغزوان المدرسة الجزائرية)[22]، بل أكثر من ذلك راحت جريدة وطنية أخرى تورد موضوعا تحت عنوان (أضعف التلاميذ يوجهون إلى الرياضيات وأبناء أصحاب "الشكارة" إلى العلوم التجريبية)[23]، ومن وهنايبرز بشكل واضح مدى الخلل واللاوظيفية التي يعرفها التوجيه والإرشاد المدرسي كآلية وفعل تربوي يساهم ويؤدي إلى تحقيق الاستقرار المدرسي على الرغم من أهميته في تقرير مصير التلميذ أكاديميا ومهنيا واستقرار التوازن في المجتمع بين رغبات أفراده ومتطلبات تنميته.

الخاتـــــمة:

نستنتج سبق أن المنظومة التشريعية الخاصة بالتوجيه المدرسي جد غنية من الناحيـــة النظريـــة (من حيث النصوص الرسمية) حيث يتجاوز عدد النصوص إلى يومنا هذا أكثر من 75 نصّـــاً تتعلـــق بجوانب مختلفة من العملية ككل فمنها ما يرتبط بسير مراكز التوجيه المدرسي والمهني و منها ما يـــرتبط بمستشاري التوجيه والإرشاد، ومنها ما يتعلق بالإعلام المدرسي ومنها ما يرتبط بالتوجيـــه المدرســـي والمهني في حد ذاته، لكن رغم هذا الغنى من حيث الكم الهائل إلاّ أن نوعية الخدمات المقدمة في الحقل الاجتماعي المدرسي في هذا الاتجاه تظل ممارسات تفتقد وتفتقر إلى تمثلها والـــوعي بجانبـــها الرســـالي والخلفية التي تحملها في إطار التأسيس لبناء مجتمع المستقبل وهندسة مكاناته وأفراده بما يجعلنا نقف على صورة المثل القائل الرجل المناسب في المكان المناسب، ولعلّ أحد أوجه التعارض أصلا مـــن الناحيـــة الفلسفية للتوجيه هو ما يتعلق بادعاء المدرسة بتطبيق الديمقراطية (ديمقراطية التعلم) وهي في ذات الوقت تفرض على الأفراد وتحدد لهم مصيرهم المهني عن طريق اتباع سياسة وضع التلميذ والأولياء أمام الأمر الواقع، دونما اختيار أو إشعار بذلك من خلال مقاييس لم يحددها التلميذ ولا المجتمع في حد ذاته وإنمـــا عليه إن يمتثل لها فقط وينتظر أي مصير تقذفه إليه المدرسة ولاسيما في ظل الحـــديث عـــن المشـــروع الفردي المهني لكل تلميذ أو طالب، وعلى هذا الأساس وجب إشراك التلميذ بكل ديمقراطية في تقريـــر

مصيره ولما لا إشراك والديه بالنظر إلى أن التلميذ لم يستقل بكيانه في هذه المرحلة ولا بقراراته بطريقة تسهم في التقليل من الضغط على عملية التوجيه والإرشاد وكذا محاربة التوجيه المضاد (التوجيه اللارسمي) الذي أصبحت الأسرة الجزائرية تمارسه لعدم ثقتها بميكانيزمات عمل التوجيه والإرشاد المدرسي في المدرسة الوطنية.

وبما أنّ التوجيه المدرسي يعتبر كمحدد لرغبات الأفراد و رغبات المجتمع ومن خلال تحقيقه لرغبة التلميذ وتوجيهه حسب ميله فسوف يحقق رغبات المجتمع حيث"أن الفرد الموجه حسب ميله ينجح في عمله في المستقبل و يبدع و يتقن فيه، غير أن هذه العملية صعبة كثيرا تنطلق من فهم الفرد و فهم ميولاته لتقف على ما يحتاجه المجتمع الذي غالبا ما يتسم بإعادة الإنتاج فالتوجيه في هذا الخضم هو ذلك التركيب الخارق كمثال على الارتباط بين المحددات الاجتماعية وبين منطق القرارات الخاصة."[24]، وهذا يبين الخاصية الاجتماعية للتوجيه والأهمية السوسيولوجية له والبعد الاستراتيجي الذي يمكن يأخذه في إطار العملية التنموية الشاملة المبنية على الفرد كرأسمال قاعدي للاستثمار في أي نهضة كانت.

قائمة المراجع:

1-آمال لكحل، **أضعف التلاميذ يوجهون إلى الرياضيات وأبناء أصحاب "الشكارة" إلى العلوم التجريبية**، النهار الجديد، العدد:10، 2013/02/1628، ص04.

2-حامد عبد السلام زهران، **التوجيه والإرشاد النفسي**، ط3، عالم الكتب، القاهرة ، 2002، ص377.

3-محمد الشيخ حمود، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الإرشاد المدرسي والمهني**، ورشة عمل حول التوجيه المدرسي والمهني، الجزائر، 1996، ص10.

4- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Education Nationale, **Bulletin Officiel del'éducation nationale, loid'orientation surl'éducation nationale**, n° : 08-04 du 23 janvier 2008, Article :66, p 39.

5- زروقي توفيق، المرجع السابق، ص10.

6- ج ج د ش، و.ت.و، المرجع السّابق، ص10.

7- نفس المرجع، ص10.

8- نفس المرجع، ص11.

9- نفس المرجع، ص11.

10- نفس المرجع، ص11.

11- نفس المرجع، ص12.

12- نفس المرجع، ص12.

13- نفس المرجع، ص13.

14- نفس المرجع، ص14.

15- نفس المرجع، ص14.

16- نفس المرجع، ص15.

17- نفس المرجع،ص15 .

18- و.ت.و ، م.ت.ت.إ، المنشور الوزاري رقم 49 /08/.6.0.0، المرجع السابق،ص01.

19- و.ت.و، م ت ث ع ت، **توجيه تلاميذ السنة الأولى ثانوي إلى شعب السنة الثانية من التعليم الثّانوي العام والتكنولوجي**، منشور وزاري رقم: 2012/0.0.3/168،ص05.

20-Jean-Marie Quisse et autres, **Guide de l'orientation scolaire**, Marabout, France, 2003, p21.

21- بارتس وآخرون، **ديمقراطية التعليم وبسيكولوجية التربية**، تر: زهير السعداوي، دار ابن خلدون للنشر، بيروت، لبنان، ط01، 1980،ص47.

22- ليلى مصلوب، **المعريفة والطبقية تغزوان المدرسة الجزائرية**، الشروق اليومي، 2013/04/16.

23-آمال لكال، المرجع السابق، ص04.

24-توفيق زروقي، المرجع السابق،ص38.